آراء البصريين النحوية في التفسير المظهريّ لثناء الله المظهريّ (ت 1225هـ) دراسة في الحروف

الباحثة

شيماء خضر عبيد

shaimakhaderobaid@gmail.com

أ.د. هاشم جعفر حسين

hum.hashim.jaffar.@uobabylon.edu.iq

ملخص البحث:

موضوع هذا البحث هو (آراء البصريين النحوية في تفسير المظهري)، وثناء الله المظهري (ت 1225 هـ) هو عالم من علماء الهند، عُني بمباحث الفقه والأصول والتفسير.

وقد جمعت الباحثة هذه الآراء المتناثرة في أجزاء الكتاب المتعدّدة، ثم اختصّت منها بمبحث الحروف، ووضعت خطة لدراسة البحث ضمت أربعة مطالب، يشمل كل مطلب على مسائل متعددة ما عدا المطلب الرابع الذي درس مسألة واحدة. صُنّفت هذه المطالب بحسب عدد هذه الحروف إلى أحادية وثنائية وثلاثية ورباعية.

ABSTRACT

The subject of this research is "The Basrans' Grammatical Views on Al-Mazhari's Interpretation." Thana' Allah Al-Mazhari (d. 1225AH) was an Indian scholar who focused on the topics of jurisprudence, principles of jurisprudence, and interpretation.

The researcher compiled these scattered views across the various parts of the book, then focused on the topic of letters. She developed a study plan for the research, which included four sections, each covering multiple issues except for the fourth section, which examined a single issue. These sections were classified according to the number of these letters: single, double, triple, and quadruple.

الكلمات المفتاحية: آراء، البصريين، النحوية، الحروف، التفسير المظهريّ.

Keywords: Opinions, Basrans, Grammar, Letters, Apparent Interpretation.

آراء البصريين النحوية في التفسير المظهريّ لثناء الله المظهريّ (ت 1225هـ) دراسة في الحروف

الباحثة

شيماء خضر عبيد

أ.د. هاشم جعفر حسين

المقدمة

يختصُّ هذا البحث بدراسة الآراء النحوية لعلماء مدرسة البصرة المتعلّقة بمبحث الحروف، وقد نقلها ثناء الله المظهري في تفسيره المعروف بالتفسير المظهري، ثم إنَّ الباحثة تقصّت جملةً صالحةً من هذه الآراء لكبار علماء البصرة، كالخليل وسيبويه والأخفش والمبرد، ومَن وافقهم ممِّن جاء بعدهم، كالزجاجي، والفارسي.

ثم قسّمت هذه الآراء بحسب ترتيب عدد الحروف إلى مطالب أربعة ضمت: الحروف الأحادية، والحروف الثنائية، والحروف الثلاثية، والحروف الرباعية.

واشتمل كلّ مطلب من هذه المطالب ما عدا المطلب الرابع على عدّة مسائل منقولة عن البصريين في التفسير المظهري مع بيان الآراء المختلفة في كلّ مسألة، وتفصيل أدلتها، ومناقشتها، وترجيح الباحثة ما تراه من هذه الآراء بحسب ما تجمّعت لديها من أدلة.

وفي ما يأتي تفصيل هذه المطالب على النحو الآتي:

المطلب الأوّل: الحروف الأُحاديّة:

مسألة: معاني الباء في قوله تعالى: (تنبت بالدهن)

نقل المظهريّ رأي الزجاج في قوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ تَنبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ﴾[المؤمنون:20]، وهو أنّ ((الباء للحال، أي: ومعها الدُّهنُ))[1]، ونقل عن

بعضم أنّها قد تأتي زائدة أو للتعدية. والباء حرف من حروف المعاني، تعدّدت معانيه بحسب موقعه في تركيب الجملة أو سياق الجملة العامّ، والباء في (بالدهن) ذهب فيها العلماء إلى أكثر من معنى، وقد نقل لنا المظهريّ ثلاثة آراء فيها، أحدها رأي الزجّاج الذي ذهب إلى أنّ معنى (تنبت بالدُّهن)، أي: تنبت وفيها دُهن، ومعها دُهن، فالباء عنده في معنى الحال والمصاحبة، نحو: جاءني زيد بالسيف، أي: جاءني ومعه السيف[2]. وقد تابع الزجّاج مجموعة من العلماء نذكر منهم ابن جني، قال: ((الباءُ هنا في معنى الحال، أي تنبتُ وفيها دهنُها، فهو كقولك: خرجَ بثيابه، أي: وثيابُه عليه))[3]، فيكون التقدير: تنبتُ ودهنُها فيها، أي: تنبتُ على هذه الحال، وقد فصّل ابن جني ما ورد الآية الكريمة من آراء، فمنهم من قال إنّ مفعولها محذوف، أي: تنبت ما تنبته ودهنها فيها، ومنهم من قال: تخرُج بالدهن، أي تخرج من الأرض ودهنها فيها، وذهب إلى أنّ من قال بزيادة الباء فرأيه ضعيف؛ إذ لا حاجة إلى اعتقاد زيادته[4]. ومن المتابعين لرأي الزجّاج ابن الأثير، فبعد أن ذكر مواضع الباء، عرّج إلى الآية موطن البحث وذهب إلى أنّها للمصاحبة، نحو: اشتريت الفرس بسرجه ولجامه، فيكون التقدير: تنبت ومعها الدهن[5]. ومن كلامهم هذا نفهم أنّ للتركيب أثرًا في نوع الباء، ورأي الزجّاج يعني أنّ الفعل متعدٍّ والباء ليست متعلّقة مع مجرورها بالفعل؛ لأنّ المعنى لا يُراد منه أنّها تنبتُ الدهن، بل تنبتُ نباتًا ومعه الدهن، فصارت الباء ومجرورها حالًا من المحذوف، وهي بمنزلة واو الحال التي تدخل على الجملة الاسميّة، مثل قولنا: جاء الرجل وهو راكب، ويجوز أن يكون الفعل لازمًا للفاعل، والباء للحال أيضًا[6]. وثمّة رأي آخر يرى أنّ الباء زائدة، فقد ذهب الطبريّ إلى أنّ في الفعل لغتين: (نبتَ) و (أنبتَ) بمعنًى واحد، والباء زائدة، كقولنا: أخذت ثوبه، وأخذت بثوبه[7]، ومثّل لذلك بقول زهير بن أبي سُلمى[8]:

رأيتُ ذَوِي الحاجاتِ حَوْلَ بُيوتِهم قَطِينًا لهم حتّى إذا نبَتَ البَقلُ

وتشبه زيادتها ما زيد في المفعول به سماعًا في قول النابغة الجعديّ[9]:

نحنُ بنو جَعدةَ أربابُ الفَلج نَضربُ بالبيضِ ونرجو بالفَرَج

فتعدّى الرجاء بالباء؛ لأنّه بمعنى الطمع، أي: طمعت بكذا، وتقدير البيت: ونرجو الفرج، فتأتي الباء للتعدية إذا كان الفعل قاصرًا عن النفوذ إلى المفعول، فيُعدى بها إليه. وذهب السيرافيّ إلى أنّ الباء في (تنبت بالدهن) زائدة، وهذا يخالف ما ذهب إليه الزجّاج، فيكون التقدير: تنبت الدهن[10]، واستشهد بقول الشاعر[11]:

هُنَّ الحرائرُ لا رَبّاتِ أحْمِرة سودُ المحاجرِ لا يقرأنَ بالسّورِ

فالباء زائدة، والتقدير: لا يقرأن السور، أمّا أبو حيّان فقد جعل الباء للإلصاق، أي: ألصقت قراءتي بالسورة[12]. وكذلك جعل ابن الخشاب (ت567هـ) الباء زائدة، وذكر لزيادتها أربعة مواضع، منها مع المفعول مثل الآية موضع الشاهد[13]، و أبو البركات الأنباريّ كان له رأيان في المسألة، فمرّة يقول إنّ الباء زائدة، وتقدير الآية: تنبت الدهن، ومرّة أُخرى يجوّز كونها معدّية، معلّلا ذلك بسبب قولهم: نبت وأنبت، وهما لغتان بمعنى واحد، وكقولهم: بحسبك زيد، أي: حسبك[14]. وممّن قال بزيادة الباء ابن مالك، إذ قال بزيادتها في المفعول، كما في الآية الكريمة مدار بحثنا، وفي غيرها من الآيات، كقوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[البقرة: 195]، فالباء في (بأيديكم) زائدة، والتقدير: لا تلقوا أيديكم [15]. وممّن قال بمجيئها زائدة أو للحال ابن يعيش، فذكر أنّ الباء إذ كانت زائدة، يكون (الدهن) المفعول، وعندما لا تكون زائدة تأتي في موضع الحال؛ لأنّها أحدثت معنى، والمفعول يكون حينئذٍ محذوف، والمعنى (تنبت ما تنبته أو ثمرة، ودهنها فيها)[16]. وقال الزمخشريّ الباء ظرفيّة[17]، فكان له تفسير مختلف عمّا أورده المظهريّ، فالفعل (تنبت) عنده له وجهان، وجه بالألف (أنبت)، والوجه الثاني (نَبَتَ) من دون الألف ومفعوله محذوف، أي: تنبت زيتونها وفيه الزيت، فالباء أفادت الظرفيّة. أمّا الشاطبيّ (ت790هـ)، فالباء

عنده تأتي بمعنى (مع)، أي للمصاحبة، فيصلح وضع (مع) موضعها، وفي هذه الحالة يغني عنها وعن مجرورها الحال، كقولهم: (المرء بأصغريه)، أي: مع أصغريه، فهو مصاحب لهما، وكقولنا: ذهبت بزيد، أي: مع زيد[18].

قال ابن عاشور: ((ومعنى تنبت بالدُّهن أنّها تنبتُ مُلابسةً للدُّهن، فالباء للملابسة))[19]، أي: ملابسة ثمرة شجرة الزيتون للدُّهن والصبغ، واحتوائها على الزيت الذي يكون دهنًا وصبغًا للآكلين، وذكر أنّ الملابسة والمصاحبة والإلصاق مترادفات في الدلالة على المعنى، والإلصاق أشهر معاني الباء وإليه ترجع تصاريف معانيها[20].

وممّا تقدّم نرى أنّ المظهريّ قد أوجز في موضع حقّه التفصيل، إذ ذكر رأي الزجاج مختصرًا، وعبّر بقيل دون ذكر القائل حينًا آخر، فلا بدَّ للباء من معنى ولا سيما في كلام الله المعجز الذي لا يناله نقص، فالشجرة تنبت والزيت فيها، فالإلصاق ظاهر في معنى الباء، وهو المعنى الأصليّ الذي لم يذكر سيبويه غيره من معاني الباء، وسمّاه (الإلزاق)[21]، وهو المعنى الراجح في الآية، أمّا الآية فمن معانٍ أُخر للباء في الآية فمن باب التوسُّع في ذكر احتمالات النصّ ودلالاته.

المطلب الثاني: الحروف الثنائيّة:

مسألة: زيادة (من) في الكلام الموجب:

أورد المظهريّ هذه المسألة في أثناء تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾[النّور: 30]، إذ قال في أنّ (من): ((زائدة على قول الأخفش، فإنّه يجوز زيادة (من) في كلام الموجب عنده، وعند سيبويه (من) للتبعيض))[22]. قد اختلف النحاة في زيادة (مِن)، فمنهم من قال بزيادتها في الكلام بشروط وهم جمهور البصريّين، وقد اشترطوا لزيادتها أن تكون مسبوقة بنفي أو نهي أو استفهام، وأن يكون مجرورها نكرة[23]، وبيّنوا أنّ معنى الزيادة إمكانُ سقوطها من الكلام مع بقائه مستقيمًا، لا على أنّها زائدة من دون معنًى تجلبه، قال سيبويه: ((وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيمًا، ولكنّها توكيد بمنزلة "ما"، إلّا أنّها تجرّ؛ لأنّها حرف إضافة،

آراء البصريين النحوية في التفسير المظهريّ لثناء الله المظهريّ (ت 1225هـ) دراسة في الحروف

الباحثة

شيماء خضر عبيد أ.د. هاشم جعفر حسين

وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد، ولو خرجت (من) كان الكلام حسنا، ولكنّه أكّد بـ "من"؛ لأنّ هذا موضع تبعيض))[24]. أمّا الكوفيّون فكان رأيهم أنّ شرط زيادة هذا الحرف يكون بدخوله على نكرة، أي يجوز أن تسبق بكلام موجب[25]، وهذا يعني أنّ اتّفاق البصريّين والكوفيّين على دخولها على النكرة، وقد علّل المبرّد سبب ذلك بقوله: ((ألا ترى أنّك تقول: ما جاءني من رجل، ولا تقول: ما جاءني من زيد؛ لأنّ رجلًا في موضع الجميع، ولا يقع المعروف هذا الموقع؛ لأنّه شيء قد عرفته بعينه))[26]، إلّا أنّ المراديّ (ت749هـ) بيّن رأي الكوفيّين بوجه أدقّ، قال: ((وذهب الكوفيّون إلى أنّها تُزاد بشرط واحد، وهو تنكير مجرورها... وليس هو مذهب جميعهم؛ لأنّ الكسائيّ وهشامًا يريانِ زيادتها بلا شرط، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش، وإليه ذهب ابن مالك؛ قال لثبوت السماع بذلك، نظمًا ونثرًا))[27]. أمّا الأخفش سعيد بن مسعدة – وهو بصريّ – فقد خالف الجميع ولم يشترط لزيادتها شيئا، وهذا ما ذكره المظهريّ في قوله الذي عرضناه وما اشتهر عن الأخفش[28]، وقد تتبّعنا رأيه في كتابه فوجدناه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾[البقرة: 61]، إذ صرّح بزيادتها، والآية غير مسبوقة بنفي أو نهي أو استفهام وقد دخلت (من) على معرفة[29]. وبعد أن عرضنا آراء النحويّين في هذه المسألة ينبغي أن نشير إلى أنّ الضابطة التي ذكرها سيبويه ومن سار على رأيه، وهي أن يحكموا بالزيادة لو سقط الحرف مع بقاء الكلام مستقيمًا تركيبيًّا، أي إنّ أصل المعنى المراد من التركيب يتحقّق من دونها؛ لأنّها لا يُراد بها إفادة معنى من معانيها الأصليّة، وهذا ظهر في الإعراب عندهم، إذ نقول في إعراب (أحد) في جملة (ما جاء من أحد) فاعل مرفوع بالضمّة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الزائد. وقد تحقّقت هذه الضابطة في موارد كثيرة لا تتوافر فيها شروط الزيادة المذكورة آنفا، وهذا ما دعا الأخفش إلى إهمال الشروط، إذ يُمكن تركيبيّا أن يُقال: (قل للمؤمنين يغضّوا أبصارهم). ومن الأمثلة الأخرى قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: 271]، بدليل أنّه تعالى قال في آية أخرى: ﴿وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ

سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأنفال: 29] من دون حرف الجرّ (من) . بسبب هذه الحالة ذهب مجموعة من العلماء إلى القول بالزيادة مع إهمال الشروط، من هؤلاء أبو عليّ الفارسيّ (ت377هـ) على ما قاله ابن هشام[30]، وتلميذه ابن جني في توجيهه لإحدى القراءات الشاذّة[31]، ومن المحدثين الذين أيّدوا ما ذهب إليه الأخفش الدكتور خليل بنيّان الحسّون، قال بعد أن عرض مجموعة من النصوص التي فيها زيادة (من) في الإيجاب: ((ومع هذه الأدلّة الظاهرة على زيادة (من) في الإيجاب للتوكيد، فليس من الحقّ أن يُنسب القول بزيادتها على هذا النحو لنحويّ واحد، على أنّه مخالف لإجماع النحويّين في هذا الشأن، لما ينطوي عليه ذلك من إغفال وتجاهل لهذه الشواهد من القرآن))[32]. ولو تجاوزنا الصناعة النحويّة، فإنّنا لا نستطيع أن نغفل دلالة النصّ ولا سيما النصّ القرآنيّ؛ فإنّ الأحكام الفقهيّة تتوقّف على فهم مرامي النصّ وقصد الشارع المقدّس، وثمّة فرق دلاليّ بين أن تكون (من) زائدة أو أصليّة، أو بين أن تُذكر في الكلام أو تسقط عنه، وهذه المسائل ناقشها علماء البلاغة والمفسّرون. وقد بيَن ابن الشجريّ (ت542هـ) إنّ (من) لا تأتي لمجرّد الزيادة، بل تدلّ على العموم، وقد تنوب مناب لام العلّة في نحو: لستُ أغبّ زيداً من إكرامي له، أي لإكرامي له[33]. ذكر ابن هشام الأنصاريّ معنيين لهذا الحرف في حالة زيادته: الأوّل (التنصيص على العموم) ومثّل له بجملة (ما جاءني من رجل) فإنّ سقوطها هنا يجعل النفي محتمَلا للوحدة أو الجنس، فدخولها عيّن إرادة استغراق النفي للجنس، والآخر (توكيد العموم) في مثل (ما جاءني من أحد)[34]، ففي الحالتين لا يكون معنى دخولها كالمعنى في خروجها؛ لأنّ الكلام له معان مختلفة، إذ إنّ الذين يذهبون إلى عدم الزيادة يرون أنّ دلالة (من) للتبعيض فيكون المعنى غضّ بعض البصر، أمّا من يذهبون إلى الزيادة فيقولون بالعموم واستغراق الحكم في المحكوم عليه عموما، مع التوكيد على الحكم، وفيما يأتي نذكر بعض أقوال المفسّرين للآية موضع المسألة:

جاء في تفسير الطبريّ (ت310هـ)، ((يغض من بصره: أن ينظر إلى ما لا يحلّ له، إذا رأى ما لا يحلّ له غضّ من بصره لا ينظر إله، ولا يستطيع أحد أن يغُضَّ بصره كلُّه))[35]، ومعنى كلامه أنّ (من) للتبعيض وليست زائدة. أمّا ابن أبي حاتم (ت327هـ) فنقل عن سابقيه أنّ (مِن) صلة في الكلام، أي: قُل للمؤمنين يغضّوا أبصارهم عما لا يحلّ لهم النظر إليه[36]، وتسمية (من) بالصلة يعني أنّها زائدة وهو من مصطلحات الكوفيّين؛ إذ تحرّج بعضهم من إطلاق مصطلح (زائد) على ألفاظ التنزيل[37]. وقال الثعالبيّ (ت876هـ) في تفسير هذه الآية:

((أظهر ما في (مِن) أن تكون للتبعيض؛ لأنّ أول نظرة لا يملكها الإنسان، وإنّما يغضّ فيما بعد ذلك، فقد وقع التبعيض بخلاف الفروج إذ حفظها عامّ لها))[38]، وقوّى هذا المعنى عند أبي حيّان (ت745هـ) قول الإمام عليّ (عليه السلام) : ((لا تتبعِ النظرةُ النظرةَ؛ فإنّ الأولى لك وليست لك الثانية))[39]، من هنا ذهب الجمهور إلى أنّها للتبعيض ولا ينسجم مع الواقع أنّ يكون النهي عن النظر عموما؛ فهذا تكليف بغير الطاقة، والله أعلم.

ويرى البحث أنّ المظهريّ نقل الرأي من دون تفصيل فإنّ القول بزيادة (من) في الإيجاب أو من دون شروط لم ينفرد به الأخفش فقط كما رأينا، والشواهد كثيرة في ذلك من القرآن وغيره، ولكنّ الأمر حينما يتّصل بمعاني كلام الله فإنّه يجب الانتباه للمعنى وفهم مآلات الحكم النحويّ التي تدلّ عليه.

المطلب الثالث: الحروف الثلاثيّة:

مسألة: (لات) المشبهة بـ (ليس) :

نقل المظهريّ اختلاف البصريّين في تأصيل حرف النفي (لات)، وذلك حين تكلّم على تفسير قوله تعالى:﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[سورة ص: 3]، فقال: ((لا، هي المشبّهة بـ (ليس)، زيدت عليها تاء التأنيث للتأكيد، كما زيدت على (رُبَّ، وثُمَّ)، وتغيَّر حكمُها، فخُصَّت بلزوم الأحيان، وحذفِ أحد المعمولين، إمّا الاسم، وإمّا الخبر، والمحذوف ها هنا الاسم، هذا مذهب الخليل وسيبويه، وقال الأخفش: هي النافية للجنس، والخبر محذوف، أي: لا حينَ مناصٍ كائنٌ لكم))[40]. وما ذكره المظهريّ في شبه (لات) بـ (ليس)، ليس على إطلاقه، فإنّما يقع الشبه بينهما في النفي، والحالية، وأنّها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن بزيادة التاء، وهو شبه في اللفظ، وأنّها مختصّة بالأسماء بزيادة التاء، لشبهها بالأفعال الداخلة على الجملة الاسميّة كـ(ليس)[41]. وتختلف عن (ليس) في أنّها حرف لا فعل، فضلًا على

أنّها لم تتمكّن تمكُّن (ليس) في التصرُّف، فـ (لات) هذه ((ليست كـ (ليس) في المخاطَبة، والإخبار عن غائب؛ لأنّك تقول: (لستَ، وليسوا، وليس هو)، و(لات) لا يكون فيها ذلك))[42]، أي إنّك لا تقول: (قومُك لاتوا منطلقين) للمخاطبين، ولا: (عبدُ الله لات منطلقاً) للغائب[43]. ورأي البصريين الذي نقله المظهريّ من أنّ تاء التأنيث زيدت للتأكيد، كما زيدت على (رُبَّ، وثُمَّ)، ذُكر أيضًا عند المتأخّرين وهو أنّ هذه التاء إمّا أن يكون معناها التأنيث، أو المبالغة في معنى النفي، وهو رأي يعني أنّ (لات) مركّبة، قال ابن عاشور: ((وهي مركّبة، وصلت بها تاءٌ زائدةٌ لا تفيد تأنيثًا، لأنّها ليست هاءً، وإنّما هي كزيادة التاء في قولهم : رُبَّتَ، وثمّتَ))[44]، أمّا الدكتور فاضل السامرّائيّ فيرى أنّ للتاء وظيفة غير المبالغة أو التأنيث، قال: ((والذي نراه أنّها (لا) زيدت عليها التاء لتخصيصها عنها بأحكام، فهي أكثر ما تستعمل في نفي الزمن))[45] . وهذا الذي قاله السامرّائيّ أقرب لخصائص اللغة والواقع الاستعماليّ للأداة؛ فالتأنيث لا يُلمح منها ولا من سياقها، وكذا المبالغة كما نعتقد، إلّا أنّ اللاصقة (التاء) أدّت وظيفة تخصيص الأداة بالدخول على ألفاظ الزمان في الغالب. أمّا في عملها فنقل المظهريّ رأي الخليل وسيبويه في أنّها تختصُّ بالدخول على الحين، وأنّ اسمها يُحذف ويبقى الخبر، كما في الآية: (ولاتَ حينَ مناصٍ)، إذ يقول سيبويه: ((تضمرُ فيها مرفوعًا، وتنصب الحين؛ لأنّه مفعول به))[46]، بتقدير: ولاتَ الحينُ حينَ مناصٍ، أو: ولاتَ أحيانُنا حينَ مناصٍ[47]. وقد بيّن ابن السرّاج (ت316هـ) مراد سيبويه بالإضمار في (لات)، وأنَّ المقصود به حذف الاسم، قال: ((الذي قاله سيبويه: إنّه يضمرُ في (لات)، إن كان يريد أن يضمرَ فيها كما يضمرُ في الأفعال، فلا يجوز؛ لأنّها حرف من الحروف، والحروفُ لا يضمرُ فيها، وإن كان يريد أنّه حذف الاسم بعدها، وأضمره المتكلّم، كما فعل في قوله في (ما): (ما منهما ماتَ)؛ أراد : أحدًا، فحذف وهو يريده، فجائزٌ))[48]. ويُفهم منه أنّ (لاتَ) لمّا كانت حرفًا فلا يجوز أن يُضمر فيها اسمٌ، كما يضمر في الأفعال، نحو: (زيدٌ يكتب)، أي: هو؛ لذا فإنّ توجيه مراد سيبويه بالإضمار هنا هو حذف الاسم؛ لأنّه قد شبّهها بـ (ليس)، و(ليس) تدخل على الاسم المرفوع. وأوضح السيرافيّ ذلك بقوله: ((تُضمر بعد (لات) مرفوعًا، ولم تعنِ الإضمار الذي يكون في الفعل مستكنًّا، مثل: (لستَ، وزيدٌ ليس

قائمًا)؛ لأنّ (لات) حرفٌ، والحروفُ لا يستكنُّ فيها ضمير المرفوع))[49] . ثمّ شرح كلام سيبويه: (وتنصب الحين؛ لأنّه مفعول به)، فقال: ((يعني: لأنّه شبيهُ مفعولٍ به، إذ كان خبر (ليس)، إنّما يُنصَبُ تشبيها بالمفعول به))[50]، فنصب الخبر على التشبيه بالمفعول لا أنّه مفعول صراحة[51].

أمّا ما نقله المظهريّ عن الأخفش في قوله: (هي النافية للجنس والخبر محذوف، أي: لا حينَ مناصٍ كائنٌ لكم)، فلا صحّة له، إذ الثابت عن الأخفش أنّه وافق الخليل وسيبويه في عمل (لاتَ) وأنّها شبيهة بـ (ليس)، وأنَّ المحذوف فيها هو الاسم[52]. ولربّما توهّم المظهريّ في نقله هذا حين رأى الرضيّ (ت 686هـ) ينقل رأي الأخفش في (لاتَ)، ثمّ يُعقّب في آخر كلامه: ((ولا يمتنع دعوى كون (لاتَ) هي (لا) التبرئة، ويقوّيه لزوم تنكير ما أُضيف (حين) إليه، فإذا انتصب (حين) بعدها فالخبر محذوف، كما في لا حولَ))[53]. فالرضي يقوي دعوة ادّعاها هو في إعمال (لاتَ)، وهي أنّها عاملة عمل (لا) النافية للجنس، ذلك أنّ الاسم بعدها يجب أن يكون نكرة، وفي (لات حينَ مناصٍ) أضيفت النكرة إلى نكرة منعًا للتعريف، وهو شرطٌ في إعمال (لا) النافية للجنس، لما فيها من الدلالة على استغراق النفي للجنس كلّه، وما في النكرة من إعمام[54]، وعليه يكون خبر (لات) محذوفًا في الغالب كما في : (لا حولَ)، والتقدير: لا حولَ موجود. ومن ذلك يتّضح أنّ هذه الدعوى وما يقوّيها هي للرضيّ لا للأخفش، إذ لم يثبت ذلك عنده.

ثمّ ينقل المظهريّ رأيًا آخر في إعراب (لات)، ولم ينسبه إلى أحد، قال: ((وقيل: هي نافية للفعل، والنصب بإضماره، وتقديره: لا أرى حينَ مناصٍ حاصلا لهم))[55]، وهذا الرأي نسبه السيرافيّ إلى الأخفش أيضًا، قال: قال الأخفش: ((لات لا تعمل شيئًا في القياس؛ لأنّها ليستْ بفعل، فإذا كان ما بعدها رفعًا فهو على الابتداء، ولم تَعمل في شيءٍ رفعتَ أو نصبتَ، يعني

الأخفش: أنّ (لات) حرفٌ غيرُ عامل، فإذا كان ما بعدها مرفوعًا فبالابتداء، وإن كان منصوبًا فبإضمار فعل... فإنّما نصبت (حينَ مناصٍ) بعد (لات) بإضمار فعل، كأنّه قال: لا أرى حينَ كذا))[56]. فالمنسوب إلى الأخفش أنّ (لات) تدخل على الأسماء والأفعال؛ لأنّها حرف غير مختصّ، فإن قلت: (لات حينُ مناصٍ) كانت (لات) مهملة، و(حين) مبتدأ خبره محذوف، وإن قلت: (لات حينَ مناصٍ) أهملت (لات)، وأُعرب (حينَ) مفعولاً به لفعل محذوف بتقدير: لا أرى حينَ مناصٍ لهم. وقد حقّق ابن مالك هذه النسبة إلى الأخفش، فأثبت بطلانها، قال: ((وذكر السيرافيّ أنّ المرفوع بعد (لات) في مذهب الأخفش مرفوع بالابتداء، وأنّ المنصوب بعدها منصوبٌ بإضمار فعل، وكلام الأخفش في كتابه المترجم بـ (معاني القرآن) موافقٌ لكلام سيبويه في أنّ (لات) تعمل عمل (ليس) على الوجه المذكور))[57].

وممّا تقدّم يتّضح بأنّ المظهريّ لم يكن دقيقًا في نقله آراء البصريّين في هذه المسألة، فقد أجمل في موضع التفصيل، ووهم في نقله رأي الأخفش، وعبّر بـ (قيل) في موضع يقتضي تحقيق الرأي النحويّ.

المطلب الرابع: الحروف الرباعيّة

مسألة: تأصيل (ويكأنّ)، وعملها:

نقل المظهريّ اختلاف البصريين في تأصيل (ويكأنّ)، حين تعرّض لتفسير قوله تعالى:﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَن مَّنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[القصص:82]، فقال: ((هذه اللفظةُ عند البصريّين من (وَيْ) للتعجُّب و(كأنّ) للتشبيه، ومعناه: ما أشبهَ الأمران: اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشاءُ مِنْ عِبادِهِ وَيَقْدِرُ، يعنى: الأمران سيّان مرتبطان بمشية الله لا لكرامةٍ يُقتضى البسط ولا للهو أنْ يوجب القبض، وقال الخليل: (وَيْ) اسمُ فعلٍ للتعجُّب والتندّم، فإنّ القوم تندّموا، فقالوا متندّمين على ما سلف، وكأنّ معناه: أظنّ ذلك وأقدّره، كما يقول: كأنّ الفرح قد أتاك، أي أظنّ ذلك وأقدّره، وقال قطرب: (وَيْكَ) بمعنى ويلك، حُذِف منه اللام، و(أنّ) منصوبٌ

الباحثة

شيماء خضر عبيد أ.د. هاشم جعفر حسين

بفعل مقدَّر تقديره (وَيلَكَ) اعلم أنّ الله يبسط ويقدرُ، أي: يُوسِّع ويُضيِّق، وقيل: (ويكأنّ) حرف تنبيه بمنزلة (ألا)، وعن الحسن أنّه قال: كلمة ابتداء، تقديره: وأنّ الله، وقال مجاهد: معناه ألم تَعلَم، وقال قتادة: ألم تَرَ، وقال الفرّاء: هي كلمة تقريرٍ، كقول الرجل: أما ترى إلى صُنعِ الله وإحسانه))[58]. من الكلام الذي ساقه المظهريّ نعلم أنّ البصريّين حكموا بأنّ اللفظة مركّبة وليست بسيطة، جزؤها الأوّل (وَيْ) ذهب جمهورهم إلى أنّه اسم فعل مضارع بمعنى (أتعجّبُ)، واختلفوا في الجزء الآخر (كأن)، إذ نقل المظهريّ أنّه عند الخليل بمعنى (أظنّ ذلك وأقدّره)، ورأي الخليل بالمسألة ذكره سيبويه قائلًا: ((وسألتُ الخليلَ (رحمه الله تعالى) عن قوله: (ويْكأنّه لا يُفلح) وعن قوله تعالى جدّه: (ويْكأن الله) فزعم أنّها (وَيْ) مفصولةٌ من (كأنّ)، والمعنى: وقع على أنّ القوم انتبهوا فتكلّموا على قَدِر علمِهم، أو نُبِّهوا فقيل لهم: أمَا يُشبه أن يكون هذا عندكم هكذا))[59]. والمعنى الذي نقله سيبويه وضّحه السيرافيّ مبيّنا أنّ لفظة (وَيْ) تدلّ على التندُّم، و(كأنّ) وإن كانت بلفظ التشبيه إلّا أنّ معناها هنا التحقيق، وهذا رأي الخليل وثّقه السيرافيّ ببيت الحارث المخزوميّ[60]:

وأصبحَ بطنُ مكّةَ مُقْشَعِرّا كأنّ الأرضَ ليسَ بها هِشامُ

قالَ: ((ومعناه: الأرضُ ليس بها هِشامُ؛ لأنّه ماتَ، وهذا من مراثيه))[61]، فـ (وَيْ) إذن كلمة لها معنى، ثُمّ يُبتدأ بـ (كأنّ)[62]، وقد يرد اللفظ بـ (كأنْ) مخفّفة[63]. ذهب ابن جني إلى ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، وهو أنّ (وَيْ) اسم فعل بمعنى (أعجبُ)، ثمّ ابتدأ بـ (كأنّ) للتشبيه، والمعنى: وَيْ كأنّ الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده[64]، وتبعهم أبو حيّان إذ بيّن أنّ (وَيْ) مفصولة عن (كأنّ)، و(وَيْ) كلمة تنبيه وتندّم على أمر سبق، وأضاف أنّ التشبيه بعد (وي) وقع إمّا على تأويل الخليل أنّهم أوقعوا التشبيه على ما في علمهم وعُرفهم، أو أُوقِع لهم ذلك،

فقيل: وقولوا: كأنّ الله يبسط الرزق، وإمّا أن يكون التشبيه ليس على أصله، بل المراد به التحقيق، أي: إنّ الله يبسط الرزق(65).

بعد أن انتهينا من رأي الخليل الأشهر الذي بدأ به المظهريّ، ننتقل إلى رأي بصريّ آخر وهو قطرب، ورأيه هذا مخالف لما ذكره الخليل، فقطرب يرى أنّ الكلمة مكوّنة من جزأين أيضًا، ولكنّ جزأها الأوّل (وَيْك) التي أصلها (وَيْلَكَ)، والجزء الثاني (أنّ) المصدريّة التي تؤوّل مع اسمها وخبرها بمصدر صريح منصوب بفعل مقدّر وهو (اعلم)، والتقدير: وَيْلَكَ اعلم أنّ الله، وتقدير الفعل يلزم حتّى تستقيم الجملة مع فتح همزة (أنّ)، فإنّ الفرّاء وغيره أجاز أنّ يكون (وَيْكَ) بمعنى (وَيْلَكَ)، وحَذفت العرب اللام لكثرتها في الاستعمال، فردّ السيرافيّ عليهم بقوله: ((وهذا عندي بعيد؛ لأنّه لا يُقال: ويلك أنّ زيدًا قائمٌ بفتح (أنّ)، وإنّما يُقال: وَيْلَكَ إنّ زيدًا قائمٌ؛ لأنّ (وَيْلَكَ) منقطع ممّا بعده))(66). وذكر ابن هشام رأيا نسبه إلى الأخفش ذهب فيه إلى أنّ (وَيْ) ((اسم فعل، والكاف حرف خطاب، و (أنّ) على إضمار اللام، والمعنى: أعجبُ لأنّ اللهَ))(67). ويرى البحث أنّ رأي الأخفش أقرب من رأي قطرب للقبول؛ لأنّ معنى الويل ضعيف في التركيب الذي في الآية، وقد شرح ابن عاشور رأي الأخفش وقطرب في كلمة (ويكأنّ) بأنّها مركّبة من ثلاث كلمات: (وَيْ) و(كاف الخطاب) و (أن)، ووضّح ذلك قائلًا: ((فأمّا (وَيْ) فهي اسم فعل بمعنى: أَعجَبُ، وأمّا الكاف فهي لتوجيه الخطاب تنبيهًا عليه مثلَ الكاف اللّاحقة لأَسماء الإشارة، وأمّا (أَنّ) فهي (أَنّ) المفتوحة الهمزة أُخت (إِنّ) المكسورة الهمزة، فما بعدها في تأويل مصدرٍ هو المتعجَّبُ منه، فيقدَّر لها حرفُ جرٍّ مُلْتَزَمٌ حذفُهُ لكثرة استعماله، وكان حذفه مع (أنّ) جائزًا، فصار في هذا التَّركيب واجبًا، وهذا الحرف هو اللَّام أَو(من) فالتَّقدير: أَعجَب يا هذا مِنْ بسْطِ اللَّه الرِّزقَ لمَنْ يشاء))(68). بعد أن نقلنا رأي البصريّين في المسألة نردف الكلام بذكر ما قاله الكوفيّون للاستئناس، ونبدأ بالكسائيّ، فقد نُسبَ إليه أنّه يرى أنّ أصل (وَيْكأنّ) هو (وَيْلَكَ إنّ)، ثُمَّ حُذفَتِ اللامُ، وفُتِحَت همزة (إنّ) على تقدير مضمرٍ، وأنّ أصل اللفظ (وَيْلَكَ اعلم أنّ) أو (وَيْلَكَ ألم ترَ أنّ)، وقد سُمِعَ حذف لام (وَيْلَكَ)(69) في قول عنترة:

ولقد شَفَى نفسي وبرّأ سُقْمَها قِيلُ الفوارسِ وَيْكَ عَنترَ أَقْدِمِ(70)

وردّ هذا الرأي بالآتي[71]:

1- إنّ همزة (إنّ) تُفتح بعد (وِيْلَكَ) قياسًا على الاستئناف، ولا وجه لتقدير محذوف قبلها.

2 – إنّ حذف لام (وَيْلَك) لم يقم عليه دليل، فأمّا (وَيْكَ) في قول عنترة فهي (وَيْ) زِيدَ بعدها كاف الخطاب .

3 – إنّ التكلُّف ظاهر في هذا الرأي، وإنّ قبوله ليس باليسير .

أمّا الفرّاء فقال: ((ويكأنّ في كلام العرب تقرير، كقول الرجل: أما ترى إلى صنع الله... وأخبرني شيخٌ من أهل البصرة قال: سمِعتُ أعرابيّة تقول لزوجها: أين ابنك ويلك؟ فقال: ويكأنّه وراء البيت، معناه: أمَا ترينَه وراءَ البيت))[72]، ورواية الفرّاء هذه تؤكّد ما قلناه آنفا، وهو ضعف معنى الويل؛ فالمرأة سألت مستعملة (وَيْلَك) وجواب زوجها جاء من دون لفظ الويل.

بعد استقصاء آراء النحويين البصريّين والكوفيّين، وجدت اختلافهم في تركيب هذه الكلمة، فبعضهم جعلها كلمتين وبعضهم الآخر ثلاث كلمات، ولعلّ الرأي الأقرب للقبول في تأصيل (وَيْكَأنّ) أنّها مركّبة من (وَيْ) و (كأنّ) كما ذهب إليه الخليل وسيبويه ومن تبعَهما؛ لأنّ الرأي الآخر في تأصيلها فيه تكلّف كثير كما تّضح في بيان المسألة.

النتائج:

من أهم نتائج البحث الآتي:

1. اختلفت طريقة المظهري في نقل آراء البصريين فقد ينقل الرأي منسوباً إلى البصريين عامّة أو إلى بعضهم ولم يُصرِّح، أو ينقل الرأي ناسباً إياه إلى عالمٍ منهم، كـ (الخليل، وسيبويه، وقطرب، والأخفش، والزجاج).

2. كان أسلوبه في نقل الآراء أنه يميل إلى التفصيل وذكر اختلاف الآراء وأدلتها، ولكنه أحياناً يُوجز في موضع يحتاج إلى تفصيلٍ، ويختصر في موضع يتطلب البسط والإيضاح.

3. قد ينقل المظهري الرأي البصري قبالة الرأي الكوفي، فتنعقد مسألة خلافية، تُفصِّل الباحثة في أدلتها.

4. كان للباحثة اجتهاد في قسم من المسائل، فكانت تُرجِّح ما تراه مناسباً بحسب ما توافر لها من أدلّة.

---

(1) التفسير المظهري: 375/6 .

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 10/4 .

(3) المحتسب: 88/2 .

(4) ينظر: المصدر نفسه: 89/2 .

(5) ينظر: البديع في علم العربية: 240/1 .

(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري: 952/2 .

(7) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 23/19 .

الباحثة

شيماء خضر عبيد

أ.د. هاشم جعفر حسين

---

(8) ديوانه: 86، وهو من شواهد: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 23/19، وخزانة الأدب: 50/1 .

(9) ديوانه: 48، وهو من شواهد جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 23/19، وخزانة الأدب: 521/9 .

(10) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 471/4 .

(11) يُنسب هذا البيت إلى شاعرين، الأول: الراعي النميريّ، عبيد بن حصين، والثاني: القتّال الكلابيّ عبد الله بن مجيب، ينظر: شرح كتاب سيبويه: 471/4، وشرح أبيات مغني اللبيب، البغداديّ: 368/2، وشرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة:471/1 .

(12) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: 369/2 .

(13) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: 319-321 .

(14) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 230/1 .

(15) ينظر: شرح التسهيل: 153/3 .

(16) ينظر: شرح المفصّل للزمخشريّ: 479/4 .

(17) ينظر: الكشاف: 180/3-181 .

(18) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 635/3 .

(19) التحرير والتنوير: 38/18 .

(20) ينظر: المصدر نفسه: 147/1 .

([21]) كتاب سيبويه: 217/4 .

([22]) التفسير المظهريّ: 491/6 .

([23]) ينظر: شرح ابن عقيل: 16/3 .

([24]) الكتاب: 225/4، وينظر: المقتضب، المبرّد: 137/4 .

([25]) ينظر: مغني اللبيب: 325/1، و شرح التسهيل، ابن هشام: 139/3 . .

([26]) المقتضب: 138/4 .

([27]) الجنى الداني في حروف المعاني: 318 .

([28]) يرى الدكتور خليل بنيّان الحسّون أنّ هذا رأي الكوفيّين أيضا، ينظر: النحويّون والقرآن: 18، وهو خلاف ما نقلناه عن النحويّين؛ إذ ذكروا أنّ الكوفيّين يشترطون أن تدخل على نكرة .

([29]) ينظر: معاني القرآن: 105/1 .

([30]) ينظر: مغني اللبيب: 325/1 .

([31]) ينظر: المحتسب: 164/1 .

([32]) النحويّون والقرآن: 20 .

([33]) ينظر: أمالي ابن الشجريّ: 2،379 .

([34]) ينظر: مغني اللبيب: 322/1 .

([35]) جامع البيان في تفسير القرآن: 19/ 155 .

([36]) ينظر: تفسير القرآن العظيم، أبو حاتم الرازيّ: 8/ 2571 .

([37]) ينظر: شرح المفصّل، ابن يعيش: 5/ 64 .

([38]) الجواهر الحسان في تفسير القرآن: 4/ 182 .

([39]) البحر المحيط: 411/6-412 .

[40] التفسير المظهريّ: 154/8 .

[41] يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ:325/1 ، والتعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسيّ:94/1 ، وشرح التسهيل، ابن مالك: 375/1 .

[42] حروف المعاني والصفات، الزجاجيّ: 69 .

[43] يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ: 325/1 .

[44] التحرير والتنوير: 207/23 .

([45]) معاني النحو: 260/1 .

[46] كتاب سيبويه: 57/1 .

[47] يُنظر: إعراب القرآن، للنحاس: 303/3 .

[48] الأصول في النحو: 97/1 .

[49] شرح كتاب سيبويه: 325/1 .

[50] المصدر نفسه: 325/1 .

[51] يُنظر: الأصول في النحو: 290/2

[52] يُنظر: معاني القرآن: 495/2 .

[53] شرح الرضي على الكافية: 197/2 .

[54] ينظر: كتاب سيبويه: 286/2 ، وشرح المفصل: 97/2 .

[55] التفسير المظهريّ: 158/8 .

[56] شرح كتاب سيبويه: 327/1 .

[57] شرح التسهيل: 375/1 .

(58) التفسير المظهريّ: 186/7 .

(59) الكتاب: 154/2 .

(60) ديوانه: 93 .

(61) شرح كتاب سيبويه: 481/2 .

(62) حروف المعاني والصفات، الزجاجيّ: 68 .

(63) ينظر: شرح أبيات سيبويه: 30/2 .

(64) ينظر: المحتسب: 199/2 .

(65) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 20/5-21 .

(66) شرح كتاب سيبويه: 481/2 .

(67) مغني اللبيب: 369/2 .

(68) التحرير والتنوير: 187/20 .

(69) ينظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة: 526، والخصائص: 172/3، والمحتسب: 155/2، وشرح المفصّل: 77/4 .

(70) ينظر: ديوانه: 219 .

(71) ينظر : معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 156/4-157، وإعراب القرآن للنحاس: 559/2، والمحتسب: 155/2 .

(72) معاني القرآن : 312/2 .

مصادر البحث ومراجعه

ـ القرآن الكريم.
ـ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (د. ط)، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت.
ـ إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ.
ـ أمالي ابن الشجري (ت542هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (513 ـ 577هـ)، ط1، المكتبة العصرية، 1424هـ ـ 2003م.
ـ البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل العطار وآخرون، دار الفكر ـ بيروت، 2000م.
ـ البديع في علم العربية، محمد الدين أبو السعادات، ابن الأثير (ت606هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1420هـ.
ـ تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
ـ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي (ت1399هـ)، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، المكتبة الشاملة.
ـ التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر ـ تونس، 1984م.
ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم ـ دمشق، 1997م.
ـ التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أبو علي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط1، 1990م.
ـ التفسير المظهري، محمد ثناء الله المظهري، تحقيق: غلام نبي التونسي، المكتبة الرشدية ـ الباكستان، 1412هـ.
ـ الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت 875هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي معوّض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1418هـ.

آراء البصريين النحوية في التفسير المظهريّ لثناء الله المظهريّ (ت 1225هـ) دراسة في الحروف

الباحثة

شيماء خضر عبيد أ.د. هاشم جعفر حسين

ـ الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت 749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 1413هـ ـ 1992م.
ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار التربية والتراث، مكة المكرمة، مؤسسة الرسالة.
ـ جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الإيجي الشيرازي الشافعي (ت 905هـ) ومعه حاشية محمد بن عبد الله القزبوني (ت1296هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
ـ حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت 337هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984م.
ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ ـ 1997م.
ـ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار (ت 1385هـ)، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
ـ ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: الدكتور واضح الصّمد، ط1، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، 1408هـ، 1988م.
ـ ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 2008م.
ـ ديوان عنترة، عنترة بن شداد بن معاوية بن قراد العبسي، مطبعة الآداب، بيروت ـ لبنان، 1893م.
ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث ـ القاهرة، 1980م.
ـ شرح ابيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان أبو محمد السيرافي (ت 385هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر، 1394هـ ـ1974م.
ـ شرح ابيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح ـ أحمد يوسف دقاق، المأمون للتراث، بيروت،1414هـ.
ـ شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، الشيخ رضي الدين، محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت 686هـ)، تحقيق: أ.د يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، 1395هـ ـ 1975م.
ـ شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (لأربعة آلاف شاهد شعري)، محمد بن محمد حسن شراب، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، 1427هـ ـ 2007م.

ـ شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بأبن يعيش وبأبن الصانع (ت 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 1422هـ ـ 2001م.
ـ شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله جمال الدين (ت 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ـ د. محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1410هـ ـ 1990م.
ـ شعر الحارث المخزومي، يحيى الجبوري، ط1، مطبعة النعمان ـ العراق، 1392هـ ـ 1972م.
-شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله المرزبان (ت 368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 2008م.
ـ كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر الملقب بسيبويه (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، العلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (467 ـ 538هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ ـ 1987م.
ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، وزارة الأوقاف ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، 1969م.
ـ المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (492ـ 567هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، دمشق، 1392هـ -1972م.
ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ت 1436هـ) وآخرون، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، 1428هـ 2007م.
ـ المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب ـ بيروت.
ـ معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411هـ ـ 1990م.
ـ معاني القرآن وإعرابه، الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب ـ بيروت، 1408هـ -1988م.
ـ معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ـ محمد علي النجار (ت1385هـ) ـ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة ـ مصر.
ـ معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ الأردن، 1420هـ ـ 2000م.

آراء البصريين النحوية في التفسير المظهريّ لثناء الله المظهريّ (ت 1225هـ) دراسة في الحروف

الباحثة

شيماء خضر عبيد أ.د. هاشم جعفر حسين

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ـ محمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر ـ دمشق، 1985م.
ـ النحويون والقرآن، د. خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة، عمان ـ الأردن